الأمم المتحدة

A/C.5/61/SR.42

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
18 June 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم، الأربعاء ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مامادوف (نائب الرئيس) . . . . . (أذربيجان)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: **السيد ساها**

المحتويات

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط (تابع)

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (تابع)

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع)

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-27667 (A)

في غياب السيد يوسفي (الجزائر)، تولى الرئاسة السيد مامادوف (أذربيجان)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط (تابع)

(ب) **قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان** (تابع) (A/61/766 و A/61/803)

١ - **السيد ساش** (المراقب المالي): قال، لدى عرضه تقرير الأمين العام عن تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/61/766)، إن الجمعية اعتمدت، بقرارها ٢٧٨/٦٠، مبلغا قدره ٦٠٠ ٥٧٩ ٩٧ دولار للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٧. وأذن مجلس الأمن، بقراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) بزيادة قوام القوة إلى حد أقصاه ٠٠٠ ١٥ فرد. وبموجب القرار ذاته، مدد المجلس ولاية القوة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ وقرر أن ترصد القوة، إضافة إلى تنفيذ ولايتها بموجب القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، وقف أعمال القتال، وتدعم نشر القوات المسلحة اللبنانية، وتدعم الحكومة اللبنانية في حماية حدود البلد ونقاط دخوله.

٢ - وأضاف قائلا إن الجمعية العامة أذنت للأمين العام، بقرارها ٢٥٠/٦١، بأن يدخل في التزامات لا تتجاوز قيمتها مبلغ ٤٠٠ ٣٤٠ ٢٥٧ دولار لزيادة قوام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويشمل هذا مبلغا قدره ٥٠ مليون دولار كانت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أذنت به سابقا، بالإضافة إلى مبلغ قدره ٦٠٠ ٥٧٩ ٩٧ دولار سبق اعتماده للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وخولت الجمعية العامة أيضا للأمين العام سلطة الدخول في التزامات لا تتجاوز قيمتها ٩٠٠ ٢٨٦ دولار لصالح حساب دعم عمليات حفظ السلام ولدعم القوة في المقر.

٣ - واستطرد يقول إن الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ تبلغ ٥٢٢,٨ مليون دولار، وتشمل احتياجات من الموارد قدرها ٢٥٩,٨ مليون دولار سبق أن أذنت بها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٦١ ومبلغا قدره ٩٣,٥ مليون دولار معتمدا فعلا بموجب القرار ٢٧٨/٦٠ من أجل استمرار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وزيادة قوامها للفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٧٩٠ ١٤ عسكريا و ٤٠٦ موظفين دوليين و ٦٩٦ موظفا وطنيا.

٤ - وأردف يقول إن الجمعية العامة مطلوب منها، كما ورد في الفقرة ٨٧ من تقرير الأمين العام (A/61/766)، اعتماد مبلغ إضافي قدره ٥٠٠ ٦٦٠ ٤٢٧ دولار لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وهذا المبلغ يشمل المبلغ المخصص لاستمرار القوة وحساب دعم عمليات حفظ السلام، ويشمل أيضا المبالغ التي سبق أن أذنت بها الجمعية العامة للفترة المالية الحالية. ومطلوب من الجمعية العامة أيضا الموافقة على قسمة مبلغ ١٠٠ ٣٢٠ ١٧٠ دولار للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الذي يمثل الحصة الإضافية لحساب دعم عمليات حفظ السلام مع مراعاة المبالغ التي سبق تقسيمها.

٥ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، لدى عرضه تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/61/803)، إن اللجنة الاستشارية تدرك أن توسيع ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وزيادة

عملياتها يتطلبان زيادة في العناصر الفنية للبعثة وعناصر دعمها. ولكن ليس من المحتمل، نظرا لتوقيت تقديم الميزانية المنقحة والنظر فيها، تنفيذ الزيادة المقترحة في الملاك الوظيفي للقوة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ واستخدام التكاليف التشغيلية المرتبطة بذلك استخداما كاملا خلال فترة الميزانية التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتوصي اللجنة الاستشارية بخفض الميزانية المقترحة بنسبة قدرها ٥ في المائة، مما يؤدي إلى خفض احتياجات الميزانية التقديرية للقوة من ٥٢٢,٨ مليون دولار إلى ٤٩٦,٦ مليون دولار. وإذا تبين عدم كفاية الاعتمادات، يمكن الإبلاغ عن الاحتياجات الإضافية في سياق تقرير الأداء.

٦ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية ليس لديها أي اعتراضات على هيكل الملاك الوظيفي المقترح لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، رهنا بالملاحظات والتوصيات الواردة في تقريرها. وستعود اللجنة إلى هذه المسألة في سياق استعراضها لميزانية القوة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وفي ضوء أي معلومات وإيضاحات إضافية تقدّم.

٧ - وأضاف قائلا إن اللجنة تقدم في تقريرها عددا من الملاحظات والتوصيات المحددة بشأن الاحتياجات المقترحة فيما يتعلق بالملاك الوظيفي للقوة، بما يشمل مكتب الرقابة الإقليمي في القوة لبنان وفريق السلوك والانضباط. وطلبت اللجنة الاستشارية أيضا إجراء استعراض لتحديد الوظائف المقترحة حاليا من فئة الخدمة الميدانية ومن فئة الفنيين الدوليين التي يمكن لموظفين وطنيين القيام بها على نحو مُرضي.

٨ - **السيد توما** (ألمانيا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إليه وهي: كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا، والبلدان التي تمر بعملية استقرار وانتساب (وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا)، بالإضافة إلى مولدوفا وأوكرانيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تماما قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وكافة عمليات حفظ السلام الأخرى باعتبارها تشكل مهمة أساسية من مهام الأمم المتحدة، ويعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي تساهم في القوة. وقال إن وفد بلده يرحب بالدعم المستمر الذي تتلقاه البعثة من الخلية العسكرية الاستراتيجية في مقر الأمم المتحدة وبالاتفاق بشأن فرقة العمل البحرية المبرم بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بموارد بحرية حاسمة الأهمية.

٩ - وقال إنه يتطلع إلى الحصول على معلومات أكثر تفصيلا وتوضيحات بخصوص التباينات بين مقترح الميزانية المقدم من الأمين العام وتوصيات اللجنة الاستشارية. وبالرغم من ضرورة منح الأمين العام جميع الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، من المنتظر أيضا من الأمانة العامة تقديم مقترحات ميزانية تجسد أكفأ الوسائل لتحقيق ولايات بعثات حفظ السلام.

١٠ - **السيد موكاي** (اليابان): قال إن من الضروري، مع استمرار الجمعية العامة في معالجة الزيادة الكبيرة في عمليات حفظ السلام، ضمان تنفيذ هذه العمليات بفعالية بالإضافة إلى تعزيز انضباط الميزانية والمساءلة والشفافية بخصوصها. وقال، في هذا الصدد، إن وفده يرحب باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٦١ بشأن تعزيز قدرة المنظمة في مجال عمليات حفظ السلام ويتطلع إلى استلام تقرير شامل عن الوظائف وانضباط الميزانية والآثار المالية المترتبة.

١١ - وفيما يتعلق بالميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، قال إن وفد بلده يشاطر اللجنة الاستشارية قلقها حيال الميل إلى توكيد الاحتياجات من الموارد دون شرحها أو تبريرها بشكل كامل. ويجب تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان دون تكرار الأعمال

أو تداخلها، وذلك من خلال التخطيط الدقيق. ويتفق وفده مع نهج اللجنة الاستشارية، فحتى تاريخ ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ صُرف أقل من ٣٠ في المائة (٦١,١ مليون دولار) من إجمالي اعتمادات التكاليف التشغيلية البالغ ٢١٥,٩ مليون دولار، وليس من المحتمل صرف كامل هذه الاعتمادات خلال فترة الميزانية التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وبالتالي، يجب تعديل مستوى تحديد الأنصبة. وقد يتوجب، حسب التوضيحات والتبريرات التي تقدمها الأمانة العامة، النظر في إجراء تخفيضات أعمق من تلك التي أوصت بها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ومن الممكن أيضا تأجيل اتخاذ قرار بشأن تخصيص اعتماد، والاكتفاء بمنح إذن آخر بالدخول في التزامات من أجل استمرار العمليات.

١٢ - وأضاف قائلا إن وفد بلده لا يجد تبريرا كافيا لتمركز ٤ مدنيين و ٢٩ ضابطا عسكريا في نيويورك لإدارة الخلية العسكرية الاستراتيجية، وهو يدعو إلى توضيح العلاقة بينهم وبين المستشار العسكري. وفي هذا الصدد، تباين بين مقترح ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/61/766) وتقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ قرار المجلس ١٧٠١ (٢٠٠٦) للفترة من ١١ حتى ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (S/2006/670). ولهذا فهو يطلب تفسيرا لتخصيص نحو ٢,٥ من ملايين الدولارات لحساب دعم عمليات حفظ السلام.

١٣ - وأعرب عن توافق رأي وفد بلده مع رأي اللجنة الاستشارية، وهو أنه فيما يتعلق بمكتب الرقابة الإقليمي ينبغي مراعاة عوامل من قبيل خطر وتعقيد العمليات وفيما يتعلق بفريق السلوك والانضباط ينبغي مراعاة عوامل من قبيل حجم العمل الحالي عند نشر الموارد، ودعا إلى إجراء استعراض فوري لهاتين المسألتين. وأعرب أيضا عن شكوكه بشأن الاقتراحات الخاصة بالمشاريع ذات الأثر السريع في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، مشيرا إلى ضرورة استخدام الموارد وفقا للسياسة التي تقرها الجمعية العامة.

١٤ - **السيد رمضان** (لبنان): قال إن حكومة بلده ممتنة ومؤيدة للعمل الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتحقيق الاستقرار وخصوصا في الجزء الجنوبي من البلد. ولقد أيد وفد بلده دائما طلبات الأمين العام الخاصة بتوفير الموارد اللازمة لقيام هذه القوة بمهامها بكفاءة وفعالية. والقضية الحقيقة لا تتعلق بمستوى الأنصبة المقررة أو بتخفيض الميزانية، بل بضمان حصول القوة على الموارد الكافية لأداء مهمتها الأساسية التي أوكلها إليها مجلس الأمن.

١٥ - **السيد ساش** (المراقب المالي): قال إن طلب تخصيص ٢,٥ من ملايين الدولارات لحساب دعم عمليات حفظ السلام في سياق ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ينبع من السلطة الموجودة فعلا للدخول في التزامات التي مُنحت في الخريف السابق بشأن الالتزامات التي كانت قائمة في ذلك الوقت والمتعلقة بتكاليف الدعم في المقر.

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (تابع) (A/61/759 و A/61/802)

١٦ - **السيد ساش** (المراقب المالي): قال، لدى عرضه تقرير الأمين العام عن تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/61/759)، إن هذه البعثة قد أُنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٠٤ (٢٠٠٦). وقد أذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٩/٦١، للأمين العام بالدخول في التزامات لا تتجاوز ٧٠ ٢٢١ ١٠٠ دولار من أجل إنشاء هذه البعثة واستمرارها. ومدد مجلس الأمن بقراره ١٧٤٥ (٢٠٠٧) ولاية هذه البعثة حتى تاريخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

١٧ - وأضاف قائلا إن الميزانية المقترحة للفترة من ٢٥ آب/أغسطس حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ تبلغ ١٩٤,٦ مليون دولار، بحيث تشمل الاحتياجات الأولية من الموارد وتحل محلها. وبسبب توقيت إعداد وإصدار الميزانية المقترحة، فإنها لا تتضمن الاحتياجات من الموارد المرتبطة بنشر وحدة شرطة مشكّلة إضافية كان من المتوقع أن يحدث قبل موعد إجراء الانتخابات في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وستحاول الأمانة العامة تلبية هذه الاحتياجات في حدود مستوى الميزانية المقترحة.

١٨ - وأردف يقول إن الجمعية العامة مطلوب منها، كما ورد في الفقرة ١٥٠ من تقرير الأمين العام (A/61/759)، تخصيص مبلغ ٣٠٠ ٥٦٥ ١٩٤ دولار لإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي واستمرار عملها للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، على أن يشمل هذا المبلغ سلطة الدخول في الالتزامات التي سبق الإذن بها. ومطلوب أيضا من الجمعية العامة الموافقة على قسمة مبلغ ٨٨٠ ٤٢٤ ٥١ دولارا مرتبطة بذلك، تأخذ في الحسبان مبلغا سبقت قسمته قدره ٤٢٠ ١٤٠ ١٤٣ دولارا للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

١٩ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، لدى عرضه تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/61/802)، إن اللجنة الاستشارية توصي، بناء على نمط الإنفاق في الأشهر الستة الأولى للبعثة، بخفض الميزانية المقترحة للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بنسبة ٥ في المائة.

٢٠ - وذكر أن اللجنة الاستشارية تقدم أيضا في تقريرها عددا من التوصيات بشأن الملاك الوظيفي وتحث البعثة والمقر على إجراء استعراض دقيق للاحتياجات من حيث الموظفين مع مراعاة الظروف الخاصة بالبعثة. فعلى سبيل المثال، نظرا لقوة وجود وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في تيمور - ليشتي، يجب الحرص على تفادي ازدواجية المهام والهياكل الموجودة أصلا ضمن الفريق القطري. وإضافة لذلك، يتعين، عند التخطيط للملاك الوظيفي والهياكل في المستقبل، مراعاة احتمال انتهاء كل من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عند نهاية الفترة المالية.

٢١ - **السيد ستون** (أستراليا): تحدث باسم مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا، فقال إن وفود المجموعة ترحب بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٤٥ (٢٠٠٧). وتعرب المجموعة أيضا عن ارتياحها لعرض أول ميزانية تقوم على النتائج، مما يمثل تطورا هاما في عمل المنظمة في تيمور - ليشتي.

٢٢ - وأضاف قائلا إن بقاء نسبة قدرها ٦٠ في المائة من الوظائف الدولية شاغرة يبعث على القلق، وإن كانت البعثة حديثة العهد نسبيا. وستكون دول المجموعة ممتنة إذا حصلت على معلومات حديثة من الأمانة العامة بشأن ما إذا كان الوضع قد تحسَّن وكيف تعتزم الأمانة ملء هذه الشواغر على وجه السرعة.

٢٣ - وأردف يقول إن بلدان المجموعة أحاطت علما بتوصيات اللجنة الاستشارية وخصوصا فيما يتعلق بتحديد هيكل البعثة ومستويات الملاك الوظيفي فيها. وينبغي استعراض احتياجات البعثات من الموظفين استعراضا دقيقا لكل دورة ميزانية.

٢٤ - وفيما يتعلق بتوصية اللجنة الاستشارية بشأن جعل وظيفة نائب مفوض الشرطة لشؤون الإدارة والتطوير برتبة ف-٥ بدلا من رتبة مد-١، قال إن من الضروري ملاحظة أن إصلاح الشرطة الوطنية في تيمور الشرقية وإعادة هيكلتها وبنائها هي مهمة معقدة وحاسمة الأهمية تتطلب

شخصا يتمتع بمؤهلات عالية وتتطلب استمراره في هذه الوظيفة. ويجب أن تتناسب رتبة نائب مفوض الشرطة مع هذه المتطلبات.

٢٥ - وفيما يتعلق بتوصية اللجنة الاستشارية بشأن خفض الميزانية المقترحة للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بنسبة ٥ في المائة، قال إن دول المجموعة ترحب بأن تُجري الأمانة العامة تقييما عمليا للآثار التنفيذية المحتملة لمثل هذا الخفض، وذلك بالنظر إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة.

٢٦ - وقال في الختام إنه من دواعي الانزعاج أنه حتى نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٧ لم يُستلم سوى ٦ في المائة فقط من الاشتراكات المقررة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. فارتفاع مستوى المبالغ غير المدفوعة لا تضع البعثة في وضع مالي حرج فحسب، بل يؤخر أيضا تقديم تسديدات للدول الأعضاء المساهمة بأفراد شرطة.

٢٧ - **السيد موكاي** (اليابان): قال إن وفد بلده يؤيد بقوة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٤٥ (٢٠٠٧) وخصوصا بالنظر إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة.

٢٨ - وقال إنه متفق تماما مع توصيات اللجنة الاستشارية بشأن ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ويود أن يجري إدخال تعديلات إضافية على مستوى الأنصبة المقررة. كما أنه يتفق مع توصيات اللجنة الاستشارية بشأن إدارة وتسيير أمور البعثة وإمكانيات تحقيق مزيد من الوفورات.

٢٩ - وأعرب عن تأييد وفد بلده لوجهة نظر اللجنة الاستشارية التي مفادها أنه ليس من المحتمل أن تستخدم البعثة جميع الموارد المطلوبة لها، وذلك استنادا إلى نمط إنفاقها حتى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧. وقال إن قسمة الموارد ينبغي البت فيه على ضوء التوضيحات والتبريرات التي تقدمها الأمانة العامة.

٣٠ - وقال إن وفد بلده متفق مع اللجنة الاستشارية على ضرورة عدم استخدام نموذج موحد بشكل روتيني في تحديد هيكل البعثات ومستويات ملاكها من الموظفين، بما في ذلك عدد ورتب الوظائف. وفيما يتعلق بالتوصيات المحددة بشأن الوظائف، أبدى شكوكه بشأن الحاجة إلى إنشاء وظيفتين برتبتي أمين عام مساعد. وقال إنه يشك أيضا في الحاجة إلى وظيفة رئيس ديوان برتبة مد-٢ ووظيفة كبير موظفي شؤون سياسية برتبة مد-١ ووظيفتي نائب مفوض شرطة برتبة مد-١. وذكر أن لدى وفد بلده تحفظات أخرى بشأن مستوى الملاك الوظيفي المقترح لفريق السلوك والانضباط ولمكتب الرقابة الداخلية.

٣١ - وقال إن وفد اليابان يتفق تماما مع اللجنة الاستشارية بخصوص ضرورة الحرص على تجنب ازدواجية المهام والهياكل القائمة أصلا داخل الفريق القطري. وفي هذا المجال، سيكون من المفيد الحصول على تفاصيل إضافية بشأن مجالات التعاون المتوقعة بين البعثة وشركاء الفريق القطري والشركاء الثنائيين والشركاء متعددي الأطراف.

٣٢ - واختتم كلمته قائلا إنه لم يعد هناك مبرر واضح لتنفيذ مشاريع ذات أثر سريع، وذلك لوجود مانحين ثنائيين وصناديق وبرامج للأمم المتحدة في هذا الميدان. وأعرب عن انزعاجه لعدم وجود سياسة شاملة وأساس قانوني فيما يتعلق بالمشاريع ذات الأثر السريع.

٣٣ - **السيد تريستمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الزيادة الكبيرة في عدد عمليات حفظ السلام تتطلب إدارة أقوى، وتنفيذا أكثر كفاءة للولايات، وقدرا أكبرا من المساءلة عن الأعمال. وفي ضوء التحديات الحالية والمستقبلية

من المهم على وجه الخصوص أن تضمن الأمانة العامة تبرير طلبات الموارد تبريرا كاملا.

٣٤ - وأعرب عن قلق وفد بلده لعدم انضباط الميزانية فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام. وقال إن اللجنة الاستشارية أشارت، في تقريرها عن الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (A/61/802)، إلى أن الإنفاق حتى بتاريخ ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ بلغ ٤٠ في المائة لفترة مالية انقضى أكثر من ٨٠ في المائة منها. والمصروفات المتوقعة للفترة من ٦ آذار/مارس حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ تتطابق تماما مع الرصيد غير المربوط المتوقع. وأشارت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/61/803) إلى نمط مشابه من قلة الإنفاق عن المبالغ المعتمدة. وبالرغم من تفهم تضخيم الميزانيات الأولية من منطلق عدم اليقين، فإن الميزانيات اللاحقة ينبغي أن تجسِّد الخبرة الميدانية، وسيسعى وفد بلده إلى توضيح الاحتياجات الفعلية لكل من البعثتين حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في المشاورات غير الرسمية. وبيَّن أن وفد بلده مستعد لتأييد توصية اللجنة الاستشارية بشأن خفض الميزانية المقترحة للبعثتين بنسبة ٥ في المائة، ولكنه سيطلب إجراء تخفيضات إضافية إذا وجد ما يبرر ذلك.

٣٥ - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي تحديدا، قال إن وفد بلده يلاحظ تضمين الميزانية المقترحة معلومات تفصيلية عن أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها واعتمادات تمويلها. ويجب إدراج معلومات تفصيلية من هذا القبيل في الميزانيات المقترحة لكافة بعثات حفظ السلام، وذلك نظرا لأهمية تفادي تداخل الأنشطة أو ازدواجيتها بين البعثات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقال إن وفد بلده سيسعى إلى الحصول على توضيحات إضافية في المشاورات غير الرسمية بشأن الخطوات التي يتخذها فريق الأمم المتحدة القطري في تيمور - ليشتي بهدف تنسيق الأنشطة وتقاسم المكاتب والخدمات المشتركة.

٣٦ - **السيد سيلالاهي** (إندونيسيا): قال إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ستسهم إسهاما كبيرا في إرساء السلام والأمن في تيمور - ليشتي، من خلال دعمها للانتخابات الرئاسية والبرلمانية كخطوة أولى. وفيما يخص الميزانية المقترحة للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، من المهم تخصيص المبالغ المحدودة جدا من الموارد للوحدات والأفرقة المناسبة. فعلى سبيل المثال، اقتُرح تعيين عدد كبير من الموظفين برتبتي ف-٤ و ف-٥ في مكتب المساعدة الانتخابية، في حين أن مكتب دعم الحكم الديمقراطي لا يضم إلا عددا قليلا من الموظفين على هاتين الرتبتين. وبالرغم من أهمية الانتخابات القادمة فإننا يجب ألا ننسى أن الهدف النهائي هو الحكم الديمقراطي. كذلك، اقتُرح تعيين عدد كبير من الموظفين في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام لدعم الحكم وتنسيق الشؤون الإنسانية والتنمية، ومن الأنسب تخصيص هذه الموارد لإدارة قسم دعم العدالة أو لمكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام لدعم قطاع الأمن وسيادة القانون، لما لمهمتيها من تأثير مباشر بدرجة أكبر على السكان.

٣٧ - وأخيرا، قال إن وفد بلده لا يرى أساسا منطقيا لتعيين عدد كبير من الموظفين في فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة، الذي يتناول أحداث الماضي. فالأجدى الاستثمار في مستقبل هذا البلد من خلال زيادة عدد الموظفين العاملين في وحدة الشؤون الإنسانية أو وحدة الشؤون الجنسانية أو وحدة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقال إن وفد بلده يحث الأمانة العامة على إجراء مزيد من الدراسة للمسألة وعلى إعادة ترتيب أولوياتها مع مراعاة الميزانية المحدودة المتاحة.

٣٨ - **السيد ساش** (المراقب المالي): أشار إلى أن الأرقام الواردة في التقارير ناتجة عن حسابات جرت في نهاية عام ٢٠٠٦، وقال إنه قد اتضح في ضوء الأحداث اللاحقة أن توقعات الإيفاد كانت متفائلة نوعا ما. وقد أحاطت الأمانة العامة علما بآراء اللجنة الاستشارية ومختلف الدول الأعضاء بشأن الاحتياجات الفعلية للفترة المالية من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والحاجة إلى إجراء التسويات الملائمة. وستجري متابعة هذه المسألة من خلال المشاورات غير الرسمية.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع) (A/C.5/61/L.34)

مشروع القرار *A/C.5/61/L.34*: برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٧

٣٩ - اعتمد مشروع القرار *A/C.5/61/L.34*.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي (تابع) (A/C.5/61/L.35)

مشروع المقرر *A/C.5/61/L.35*: تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي

٤٠ - اعتمد مشروع المقرر *A/C.5/61/L.35*.

٤١ - **السيد شينغيرو** (بوروندي): قال إن حكومة بلد تقدر تقديرا جما إهداء أصول العملية إليها. وتأمل أن تقوم الجمعية العامة أيضا بإهداء أصول مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي عندما تصل ولاية هذا المكتب إلى نهايتها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.